مآخذ على كتاب عمدة الصرف لكمال إبراهيم

د. بيان محمد فتاح
جامعة الأنبار ـ كلية الآداب / قسم اللغة العربية

أولاً: مآخذ منهجية:

١. اعتمد المؤلف في بناء كتابه على وضع المثال قبل القاعدة، ثم يعود في أثناء شرح القاعدة ليشير إلى المثال في الطائفة كذا أو الطائفة كذا، هذا إنْ كان شرح القاعدة لا يستدعي تحديد مسائل على شكل نقاط تقابل أرقام الطوائف في الأمثلة السابقة، أما إذا كان الشرح يستدعي التقسيم على نقاط تقابل أرقام الطوائف، فإنه لا يشير إلى رقم الطائفة في أثناء الشرح؛ لأن الرقم في الطائفة يقابل الرقم في شرح القاعدة. وهذا يقضي بطبيعة الحال إلى ترك التمثيل في أثناء شرح القواعد والرجوع إلى الأمثلة السابقة في الطوائف المختلفة التي قد تطول وتصل إلى أكثر من (٢٠) عشرين طائفة كما في موضوع (جموع الكثرة) الذي بلغ فيه عدد صفحات الأمثلة (٧) سبع صفحات تضم الأمثلة لجموع الكثرة فقط من غير شرح[١]، وبعد هذه الصفحات السبع بدأ المؤلف بشرح القواعد بما يقرب من (٧) سبع صفحات أيضًا من غير إعادة تمثيل[٢]، مما يستلزم على الطلبة أن يقلّبوا الصفحات السابقة ليقرؤوا المثال حتى يتضح المقال، وفي هذا هدر للوقت والجهد بما لا داعي له ولا مسوغ.

وقد أخلّ المؤلف بهذا النظام الذي جعله منهجًا له، فنراه يهمل ذكر الأمثلة قبل الشرح في مواضع كثيرة، منها: (تصغير ما زاد على الرباعي وليس قبل آخره حرف لين، وتصغير المؤنث الثلاثي، وتصغير الجمع، وتصغير المركب، وتصغير ما ثالثه حرف علة، وتصغير ما آخره همزة، وتصغير الترخيم، وتصغير المبنيات)[٣]، وحدث هذا أيضًا في مسائل من موضوع النسب[٤]، ومسائل أخرى موزعة في الكتاب[٥].

وقد وقع سهو من المؤلف في بعض الأمثلة التي ذكرها قبل شرح القاعدة، ففي باب النسب تكلم على وزنَي (فَعِيْلة وفُعَيْلة) وأمثلة هذا الموضوع، ثم ذكر أنّ مفتوحة الفاء (فَعيلة) عند النسب تحذف ياؤه وتاؤه، بشرط صحة العين وعدم التضعيف، أما مضمومة الفاء (فُعيلة) فلا يشترط فيها ذلك، قال الأستاذ كمال إبراهيم: «وهذا الحذف بشرط صحة العين وعدم التضعيف، فلا تحذف الياء في مثل (طويلة) لاعتلال العين، ولا في (جليلة) للتضعيف. أما في (فُعيلة) مضموم الفاء فتحذف، قالوا: (قُوَميّ) في (قُويمة)»[٦]، بيدَ أنّ الأمثلة المذكورة قبل شرح القاعدة تخالف هذه القاعدة، فقد ساق مثالًا لمعتل العين وهو (نُوَيرة ـ نُويري)، ومثالًا آخر للمضعف وهو: (أُمَيمة ـ أُميميّ).

٢. أهمل المؤلف موضوع (المصادر) وتصريفها بحجة أن منها أصل الاشتقاق، فالتغيير يحدث فيما تفرع منها لا فيها، فهو يقول: «هذا وقد جعلتُ الكتاب مقصورًا على الأبحاث المتعلقة بتغيير بناء الكلمة فقط، أما ما لم تكن له هذه الصلة المتينة بتغيير البناء مما عرض له الصرفيون والنحاة في كتبهم، وأسهب فريق منهم فيه، فقد ضربتُ صفحًا عنهم، فقد تركتُ الكلام مثلاً على المصادر؛ لأنّ أصل الاشتقاق منها، وهو المذهب الراجح، فالتغيير جارٍ على ما هو متفرع عنها لا عليها...»[٧].

وفي هذا القول نظر من حيث إنّ كثيرًا من المؤلفات الصرفية لم تهمل موضوع المصدر؛ لأنه من الموضوعات المهمة في الصرف بدليل حضوره في أغلب المؤلفات الصرفية، فضلاً عن أهميته في الدراسات النحوية، وهذه الأهمية متأتية من قِبَل أنّ المصدر في النحو له أحكام خاصة، فينبغي معرفة أوزانه وصيغه لكي تتم معرفة حكمه النحوي، كما هو الحال مع سائر

المشتقات التي تناولها المؤلف بالدراسة كاسم الفاعل واسم المفعول، وإذا عرفنا أنّ أوزان المصدر وأحكامه الصرفية أوسع من أوزان أسماء الفاعلين والمفعولين وأحكامها، كان من باب أولى شمول المصدر بأوزانه وأحكامه بالدراسة.

وإذا كانت الحجة في إهمال موضوع المصادر أنها هي الأصل، وأنّ التغيير جارٍ على ما هو متفرع منها لا عليها، فما المانع من دراسة الأصل وما تفرع منه، ولا سيما إذا عرفنا أنّ التغيير يكون في الأصل كما يكون في الفرع، فمصدر الثلاثي غير مصدر الرباعي، ومصدر المعتل غير مصدر الصحيح، ومصدر المبدوء بهمزة غير مصدر المبدوء بغيرها وهكذا دواليك، وكذلك إذا عرفنا أهمية هذا الأصل في الصرف والنحو معًا، فضلاً عن ذلك فإنّ هناك مسائل تدخل في باب المصدر وهي مسائل صرفية محضة تخضع لأوزان معينة كالمصدر الميمي والمصدر الصناعي ومصدر المرة ومصدر الهيئة وغيرها من المسائل مما يؤكد أهمية هذا الموضوع وضرورة معرفته من لدن دارسي مادة الصرف من طلبة قسم اللغة العربية.

٣. تناول المؤلف موضوع النسب على طريقة الحملاوي في شذا العرف، ويقوم منهجه على تقسيم الألفاظ على حسب التغيير الحاصل لها بعد النسب، كالحذف، والقلب، ورد المحذوف، وأرى أن هذا الترتيب أو المنهج قد أصابه الخلط في الموضوعات، ولا سيما دارسي الصرف في مراحل الدراسة الأولية؛ لأنّ الترتيب المذكور قد ضم في باب الحذف جزءًا من الاسم المقصور وهو الرباعي والخماسي والسداسي، أما المقصور الثلاثي فقد ضمه باب القلب، وكذلك الأمر مع الاسم المنقوص فكان الرباعي منه فصاعدًا ضمن باب الحذف في تغييرات النسب، والثلاثي ضمن باب القلب، وحدث هذا أيضًا مع الاسم المختوم بياء مشددة، فهو موزع بين هذين البابين، وهذا الترتيب يؤدي بطبيعة الحال إلى تشتيت الموضوعات بين الأبواب، فضلاً عن ذلك فإنّ هذا التقسيم سيؤدي إلى إهمال ما لا يدخل فيه، فالممدود الذي همزته أصلية لا يدخله تغيير بعد النسب لا بالحذف ولا بالقلب ولا برد المحذوف، ومع ذلك أدخله المؤلف فيما يدخله تغيير القلب في كلامه على الاسم الممدود، فخالف منهجه الذي وضعه لنفسه بهذا العمل، ولو أنه أخذ هذه الموضوعات على نحوٍ مستقل ودرس ما يحدث عليها من تغييرات لتخلص من هذا الإشكال.

وقد جعل المؤلف في باب النسب أيضًا موضوعًا عن النسب إلى فَعِيل وفُعَيل معتلَّي اللام، وفي كلامه على هذا الموضوع يكون التركيز على هذين الوزنين وهما صحيحا اللام وليسا معتلي اللام، وذكر الخلاف بين العلماء في حذف الياء من هذين الوزنين، وكأنّ الحديث عن صحيحي اللام لا عن معتلي اللام.

٤. أخّر المؤلف موضوع الميزان الصرفي إلى ما بعد موضوع النسب، علمًا أنّ موضوعاتٍ كثيرة احتاج فيها إلى ذكر وزنها الصرفي ولا سيما في أوزان المشتقات وجموع التكسير وأوزان التصغير والأصلي من حروف العلة في باب التصغير والزائد، وهذا كله يستدعي من المؤلف أن يقدِّم موضوع الميزان الصرفي على هذه الموضوعات جميعًا.

ثانيًا: مآخذ فنية:

وقعت بعض الهَنات الإملائية في كتاب عمدة الصرف ككتابة الألف المقصورة ياءً نحو ما ورد في جمع (ابن آوى) على (بنات آوى)، وكتبت (بنات آوي)[٨]. أو كتابة الياء ألفًا مقصورة كما في كلمة (صَدِيَ) طُبعت (صدى) من غير تحريك[٩]، ومعلوم أن كتابة الياء في بعض الطبعات المصرية تُكتب ألفًا مقصورة، إلا أنّ هذه الطبعة لم تعتمد على هذا المبدأ بل خلطت في ذلك، فمرة تُكتب الياء منقوطة ومرة بلا نقط، من ذلك ما ورد في النسب: «تقول: مهالبة وأزارقة وحضارمة وأشاعرة في جمع مهلبى وأزرقي وحضرمي وأشعرى»[١٠]، وورد أيضًا في موضوع زيادة الألف: «وتزاد إذا وقعت ثانية في الكلمة ككاتب، .... وسادسة كباقلى وخبازي وكمثري»[١١].

ومن الأوهام الأخرى كتابة الهمزة المتطرفة بعد الألف في حالة النصب وبعدها ألف التنوين، كما ورد في قوله: «فقلبت الواو ياءًا وأدغمت»[١٢]، وقوله: «قلب الواو والياء تاءًا»[١٣] والمعروف أن الهمزة المتطرفة إذا سبقت بألف فإن تنوين الفتح يكون على الهمزة فقط من غير كتابة ألف بعدها[١٤].

ومن الأوهام الأخرى ما وقع في الأمثلة من تصغير ما له حكم الرباعي، فذكر كلمة (امرؤ القيس) وتصغيرها (أميرؤ القيس)[١٥]، والصواب (أميرِئ القيس)؛ لأن الهمزة مسبوقة بكسرة؛ لأنّ ما بعد ياء التصغير في الرباعي يجب كسره، فتجب حينئذٍ كتابتها بالصورة السابقة كما هو معلوم في مبادئ الإملاء العربي[١٦]. وورد أيضًا في موضوع التصغير تصغير كلمة (أخت) على (أختية)[١٧]، والصواب (أُخيّة).

وقد يكون الخطأ الفني (الطباعي) ملبسًا ومن ثَمّ يؤدي إلى تقدير مخطوء، فمن ذلك ما ورد في زيادة السين: «وتزاد مطردة في استفعل وما يتفرع منها، كاستخرج واستكبر، وغير مطردة في (اسطاع) وأصلها أطاع»[١٨]، وموضع الإشكال قوله: (اسطاع) وأصلها (أطاع)، والصواب أن (اسطاع) أصلها (استطاع) وحُذف منها التاء، قال تعالى: {فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ}[١٩]، قال ابن عطية: «وقوله: اسطاعوا بتخفيف الطاء على قراءة الجمهور، قيل: هي لغة بمعنى استطاعوا، وقيل بل استطاعوا بعينه كثر في كلام العرب حتى حذف بعضهم منه التاء فقالوا: اسطاعوا»[٢٠]، وقال الجوهري: «والاستِطاعة: الإطاقَة، وربَّما قالوا: اسْطاعَ يَسْطيعُ، يحذفون التاء استثقالاً لها مع الطاء»[٢١]، ومرجع الخطأ الفني إنما يعود إلى كتابة الهمزة، فالهمزة المكتوبة همزة وصل، والصواب أن تكون همزة قطع، وإحداهما مخالفة للأخرى في المعنى في الكلمة المذكورة، فقد ذكر الصاحب بن عباد ذلك بقوله: «ويقولون اسْطَاعَ: في مَعْنى اسْتَطَاعَ، وأَسْطَاعَ: في معنى أطَاعَ»[٢٢].

ومن السهو المعيب في كتاب عمدة الصرف ما وقع من تحريف في الآية القرآنية الكريمة في قوله تعالى: {يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيهْ . وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيهْ}[٢٣]، كُتبت: «ولم أدرِ ما هيه»[٢٤].

ثالثًا: مآخذ علمية:

أ. وَهِمَ المؤلف في التقدير الصرفي في باب (تثنية المقصور وجمعه)، إذ قال: «ويجمع جمع مذكر سالمًا بزيادة واو ونون في حالة الرفع، وياء ونون في حالتي النصب والجر، وتحذف ألفه، وتبقى الفتحة قبل الواو أو الياء، لتدل على الألف المحذوفة، قال تعالى: {وَلاَ تَهِنُوا وَلاَ تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ}[٢٥] وأصله الأعلَوون، وقال: {وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ}[٢٦] وأصله: المصطفوين..»[٢٧].

موضع الإشكال يكمن في تقدير أصل (الأعلون) و(المصطفين)، وهو وَهْمٌ سبقه به الشيخ أحمد الحملاوي حينما جعل الأصل بهذه الصورة (الأعلوون، والمصطفوين)[٢٨]، والصواب: الأعليُون، والمصطفيِين، وذلك من قِبَل أنّ الأعلى إذا أردنا أن نقلب ألف المقصور فإننا نقلبها ياءً لا واوًا؛ لأن الجمع إنما هو على حدِّ التثنية، وتثنية الأعلى تكون بقلب الألف ياءً لا واوًا لأنه على أربعة أحرف (الأعليانِ، والأعلَيَينِ)، وكذلك تثنية المصطفى تقلب ألفه ياءً لأنه موضوع على خمسة أحرف، والقاعدة الصرفية تقضي بقلب ألف المقصور الرباعي فصاعدًا إلى ياء في التثنية، ولما كان الجمع على حدّ التثنية كان حكمه كحكمها، فوجب قلب الألف ياءً (الأعلَيُون) فصار مثل الاسم المنقوص عند الجمع، تكون الضمة ثقيلة على الياء فتحذف، ثم تجتمع الياء الساكنة مع واو الجمع الساكنة فتحذف الياء وتبقى واو الجمع للدلالة على الجماعة، فتصيرك الأعلَون، وكذلك الحال مع (المصطفَينَ) أصلها: المصطفيِيْنَ، والكسرة ثقيلة على الياء فتحذف الكسرة ويلتقي ساكنان، فتحذف الياء الأولى، وتبقى ياء الجمع

فتصير: المصطفَين، والله أعلم، ويبدو أن الأستاذ كمال لم يكن ليقع في هذا الإشكال لولا نقله من الشيخ الحملاوي الذي وقع في الإشكال نفسه.

وبعد هذا كله أقول: إن الذي ذكره الأستاذان الفاضلان الحملاوي وكمال إبراهيم إنما يعد افتراضًا للأصل وليس تطبيقًا للقاعدة التي ذكراها، فالقاعدة الصرفية إنما تقضي بحذف الألف من آخر المقصور لا بقلبه، ثم إضافة الواو والنون في حالة الرفع أو الياء والنون في حالتي النصب والجر، والذي فعلاه إنما كان قلبًا للألف لا حذفًا له، ثم كان القلب مخالفًا للقلب الذي ذكره الصرفيون للمقصور الرباعي والخماسي، فجعلا القلب بالواو لا بالياء. فكان الوَهْم من هذين الوجهين.

ب. يؤخذ على الأستاذ كمال إبراهيم في مسألة تصغير المؤنث الثلاثي في قوله: «كل اسم ثلاثي مؤنث تأنيثًا حقيقيًّا أو مجازيًّا خالٍ من علامة التأنيث إذا أريد تصغيره لحقت آخرَهُ تاء التأنيث ... وسُمع ترك التاء في تصغير قوس وحرب ودرع وناب (للمسنة من الإبل) وفرس ونعل وعرس (الزوجة) والذود والضحى وطست وقدر، وهي أسماء مؤنثة»[٢٩].

فلو عدنا إلى ما ذكره المؤلف ولا سيما عبارته: «وهي أسماء مؤنثة» وحلّلناها من حيث توجيه معناها لكان توجيهها يحتمل معنيين، المعنى الأول: التعريف بهذه الألفاظ أنها أسماء مؤنثة على تقدير أنّ الواو استئنافية، وهذا يعني أنها ليست مذكّرة. أما المعنى الثاني فعلى تقدير أنّ الواو حالية، أي إن هذه الألفاظ يجوز أن تكون مذكّرة ومؤنثة، وفي حال كونها مؤنثة صُغِّرت من دون إعادة تاء التأنيث إليها. وفي هذين المعنيين نظر لفاحص هذه الألفاظ فحصًا دقيقًا.

فلو عدنا إليها لوجدنا أن أغلبها يُذكّر ويؤنث فيسقط المعنى الأول الذي يقضي بأنّ الواو استئنافية، وكذلك نجد أن بعضها يصغّر بإعادة تاء التأنيث إليه وهذا أيضًا يؤدي بطبيعة الحال إلى القول بعدم دقة المعنى الثاني الذي يقضي بحالية الواو، وإذا ثبتت عودة الهاء في تصغير بعض من هذه الكلمات ثبتت صحة المأخذ على ما ورد في النص المذكور آنفًا، وسآخذ هذه الألفاظ بالترتيب مفصّلاً الكلام عليها من خلال الرجوع إلى أقوال العلماء الذين ذكروا هذه الألفاظ وعالجوها من حيث تبويبها في المؤنث أو المذكر ومن حيث التصغير، وهي على النحو الآتي:

١. (قوس): قال الجوهري عن هذه اللفظة: «القَوْسُ يذكَّر ويؤنَّث. فمن أنّث قال في تصغيرها: قُوَيْسَةٌ، ومن ذكّر، قال: قُوَيْسٌ»[٣٠]. وهذا القول يثبت أنّ (القوس) يطلق على المذكر وعلى المؤنث، وإذا كانت الكلمة مؤنثة فعند تصغيرها ترد الهاء، وإذا كانت مذكّرة لا ترد الهاء عند التصغير.

وقد ذكر كثير من اللغويين والنحاة تصغير (قوس) على (قويس) بغير هاء ظنًّا منهم أنّ هذا التصغير على غير القياس[٣١]، بيد أنّ النص الذي ذكره الجوهري فيه تصريح يفيدنا بأنّ ما كان من الألفاظ التي يشترك فيها المذكر والمؤنث قلّ في أحدهما أو كَثُر كان تصغير مؤنثه بالهاء، وتصغير مذكره بغير هاء، والسماع كفيل في عودة الهاء أو عدمها. وقد قال ابن جني قولاً يفيد المسألة التي نحن بصددها، ونصه: «فإن كان الاسم المحقّر ثلاثيًّا مؤنثًا أُلحقت في تحقيره الهاء، تقول في (شمس): (شميسة)، وفي (قدر): (قُديرة)، وفي (دار): (دُويرة)، وقد قالوا مع ذلك في (قوس، ونعل، وفرَس): (قُويس، ونُعيل، وفُريس)، والجيد: (قُويسة، ونُعيلة، وفُريسة)»[٣٢]، وهذا يعني أنّ الاستعمال الأجود هو رد الهاء في تصغير المؤنث لهذه الألفاظ، على أنّ ما حُذف من مصغره الهاء من هذه الألفاظ ليس مقصودًا به التأنيث في المكبر وإنما مقصود بها التذكير.

وقد نقل القرطبي نصًّا للكسائي عن لفظة (القوس)، قال فيه: «وقال الكسائي: قوله: {فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى}[٣٣] أراد قوسًا واحدًا، كقول الشاعر:

ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَينِ مَرّتَينْ قطعتُهُ بالسَّمْتِ لا بالسَّمْتَينْ[٣٤]

أراد مهمهًا واحدًا. و(القوس) تذكَّر وتؤنّث فمن أنّث قال في تصغيرها: (قويسة) ومن ذكّر قال: (قويس)»[٣٥]، ففي هذا النص دليل على أنّ الكسائي ذكّر القوس بقوله: (أراد قوسًا واحدًا)، فوصفه بالمذكر، كما أنه نصّ على جواز تذكيرها.

من هذا كله وغيره من النصوص يَثبت لدينا أنّ (القوس) لفظ للمذكر وللمؤنث، ويصغر من غير إعادة الهاء إن كان مذكرًا كما صغرت لفظة (رَجُل) على (رُجَيْل)، ويصغر بإعادة الهاء إن كان مؤنثًا كما صُغّرت لفظة (شمس) على (شُميسة).

٢. (حرب): ذُكر في هذه اللفظة أقوال عن تأنيثها أو تذكيرها وعن تصغيرها ومخالفتها القياس، فقال المبرد: «وكذا قولهم في تصغير (الحرب): (حُرَيْب)، إنما المقصود المصدر من قولك: (حَرَبْتُهُ حَرْبًا)»[٣٦]، وقال السيرافي: «وأما (الحرب)[٣٧] فهو مصدر جُعِل نعتًا مثل (العدْل)، وكان الأصل: (هذه مقاتلةٌ حَرْبٌ)، أي: حاربة تَحْرِب المال والنفس، كما تقول: (عدْل) على معنى (عادلة)، وأُجريت مُجرى الاسم وأسقطوا المنعوت كما قالوا: (الأبطح) و(الأبرق) و(الأجدل)»[٣٨]، وقال ابن سيده: «الحرب أنثى، يقال في تصغيرها: حُريب بغير هاء ... فأما قولهم: فلان حربٌ لي، أي: مُعَادٍ، فمذكر»[٣٩]، وقال الرضي: «وكذا قال ـ أي سيبويه ـ في (الحرب)، وهي مؤنثة: (حُريب)؛ لكونها في الأصل مصدرًا، تقول: نحنُ حربٌ، وأنتم حرب»[٤٠].

وذكر الفراء في كتابه المذكر والمؤنث أنّ (الحرب) يؤنّث ويذكّر[٤١]، ، ونقل الجوهري عن المبرد أنّ (الحرب) تذكّر[٤٢]، وكذلك ذكر ابن سيده في كتابه المحكم أنّ ابن الأعرابي حكى التذكير في (الحرب) وأنشد:

وهْوَ إِذَا الحَرْبُ هَفَا عُقَابُهُ كَرْهُ اللِّقَاءِ تَلْتَظِي حِرَابُهُ[٤٣]

قال: والأَعْرَفُ تَأْنِيثُهَا، ثم قال ابن سيده: «وإِنَّما حِكَايَةُ ابنِ الأَعْرَابِيّ نادِرَةٌ وعندي أنه إنما حمله على معنى القتل أو الهرْج»[٤٤].

من هذه الأقوال يتبين أن لفظة (حرب) قيل فيها إنها مؤنثة وقيل فيها إنها مذكرة، والأكثر فيها التأنيث؛ لكنهم لم يأتوا بالهاء في مصغرها لأنهم نظروا إلى معناها الذي هو مذكر إذ هي بمعنى: (القتال) أو (الغضب) ثم حملوها عليه[٤٥]، أو أنهم حملوها على معنى المصدر وهو مذكّر أيضًا، والحمل على المعنى كثير في كلام العرب[٤٦]، أو أنهم لم يفعلوا ذلك مخافة التباسها بتصغير كلمة (حربة) كما ذكر ابن التستري[٤٧] والفيومي[٤٨]، أو أنهم حملوها على لفظها وهي مذكّرة كما ذكر الفراء وابن الأعرابي، ومعلوم أنّ الفراء وابن الأعرابي قد شافها الأعراب وهما ثقة فيما ينقلان، وإذا حُملت اللفظة على التذكير في تصغيرها لم يُحتج فيها إلى تأويل. ولا بدَّ من القول إنّ لفظة (الحرب) لم يذكر أحد من العلماء في تصغيرها أنها بإعادة الهاء، فالجميع متفقون ـــ فيما قرأتُ ـــ على أنّ تصغيرها بغير هاء، لكنهم لم يتفقوا على أنها للمؤنث فقط، وهذا يجرنا إلى القول بالتأويل الذي ذكرناه آنفًا.

٣. (درع): قال ابن التستري: «الدرع: إذا عنيتَ بها درع الحديد مؤنثة، تصغيرها: دُرَيعة، ويُقال: درعٌ سابغةٌ ومُفَاضة، ودرعُ المرأة مذكر»[٤٩].

وقال الأنباري: «درع الحديد مؤنثة، ودرع المرأة: أي قميصها مذكر»[٥٠].

وكان الخليل من قبل ذلك ذكر أن درع المرأة يُذَكّر، ودرع الحديد تؤنث، وروى عن بعضهم أنه قال: يذكّر أيضًا، وتصغيره بلا هاء روايةٌ عن العرب[٥١].

وقال الجوهري بمثل ما قال الخليل وزاد بأن أبا عبيدة معمر بن المثنى قد حكى أن الدرع يذكّر ويؤنث مستشهدًا بقول الشاعر:

مقلّصًا بالدّرع ذي التغضُّنِ[٥٢]

وذكر الفيومي أن درع الحديد مؤنثة في الأكثر فقالوا في تصغيرها: (دُريع) بغير هاء على غير قياس، ثم قال: «وجاز أن يكون التصغير على لغة مَن ذكّر»[٥٣]، فجعل تأويل هذه المسألة على حمل اللفظة على التذكير. فإن حُملت على الأغلب وهو التأنيث قيل: (دُريعة)، فها هو يقول: «وربما قيل: دُريعة بالهاء»[٥٤].

وقال الزَّبيدي عن لفظة (الدرع): «تُذكّر وتؤنث، وحكى اللحياني: درعٌ سابغة ودرع سابغ، ... وتصغيرها: دُريع، بغير هاء، شاذ على غير قياس؛ لأن قياسه بالهاء، وهو أحد ما شذّ من هذا الضرب، والدرع من المرأة قميصها وهو مذكر كما في الصحاح وقد يؤنث، وقال اللحياني: مذكر لا غير»[٥٥].

من كل ما سبق من أقوال يتبين أن درع الحديد قد تذكّر كما أنها تؤنث، بيد أن التأنيث فيها أغلب، وبما أن اللفظة قد روي فيها الوجهان أعني التذكير والتأنيث، جاز أن تصغر بالهاء وبغير الهاء، كما أثبت أكثر العلماء، ولكنها بغير الهاء أكثر.

٤. (الناب): قال المبرد: «فأما قولهم في الناب من الإبل: نييب، فإنما صغروه بغير هاء؛ لأنها به سميت كما تقول للمرأة: ما أنتِ إلا رجيلٌ؛ لأنك لست تقصد إلى تصغير الرجل. وكذا قولهم في تصغير الحرب: حريب، إنما المقصود المصدر من قولك: حربته حربًا، فلو سمينا امرأة حربًا أو نابًا لم يجز في تصغيرها إلا حُرَيْبة ونييبة، والفرَس يقع للمذكر والأنثى، فإن قصدت إلى الذكر قلت: فُرَيس، وإن قصدت إلى الأنثى قلت: فُرَيسَة»[٥٦].

وتفسير قول المبرد أن (الناب) في الأصل يقع على المذكر وهو الناب المعروف من الإنسان، فلما سميت به الناقة المسنة، قالوا فيها: نييب، من غير إعادة تاء التأنيث، كما إذا أرادوا أن يصفوا المرأة بالقوة قالوا: أنتِ رُجَيلٌ، فلم يعيدوا تاء التأنيث إليها حتى وإن كانت من باب تصغير الثلاثي؛ لما ذكرنا من أن فيه أصل التذكير، وشبيه ذلك قولهم للمرأة: أنتِ بُطَينٌ، من غير إعادة التاء، لأن البطن مذكّر كما الناب مذكر، فاشتركا في هذا الوجه فلم تُعَد إليهما تاء التأنيث، يصدّق ذلك قول ابن الوراق في علل النحو: «وأما (الناب) في الإبل فجاز حذف الهاء منها في التصغير؛ لأنه مذكر في الأصل، وإنما سميت المسنّة من الإبل نابًا؛ لسقوط نابها عند كبرها، فصار حكم الناب الذي هو السن باقيًا، فلذلك جاز أن يصغَّر على أصله»[٥٧]، وقال ابن سيده في المخصص: «فأما النابُ من الإبل فإنما قالوا: نُيَيْبٌ؛ لأن النابَ من الإنسان مذكر، والمُسِنَّةُ من الإبل إنما يقال لها: نابٌ؛ لطول نابها فكأنهم جعلوها النابَ من الإنسان، أي هو أَعْظَمُ ما فيها، كما يقال للمرأة: (إنما أنتِ بَطِينٌ) إذا كَبِرَ بَطْنُهَا، وتقول: (أَنْتَ عَنْزُ القَوْمِ)، والعَنْزُ مؤنثٌ، فقد يُخْبَر عن المؤنث بالمذكر، وعن المذكر بالمؤنث»[٥٨].

٥. (فرَس): الوَهْم في القول بتأنيث الفرس وإن تصغيرها بغير هاء يكمن في موضعين: الأول أن الفرس اسم لمؤنث، ومعلوم أن الفرس يكون للمذكر والمؤنث وليس مقيدًا بالمؤنث من الخيل[٥٩].

والموضع الثاني أنه جعل الفرس (الأنثى) لا ترد إليه تاء التأنيث عند التصغير، وهو وَهْمٌ لأن ابن السراج نصَّ على وجوب رد التاء لها عند التصغير إن كانت مؤنثة، فقد ورد في أصوله: «وأما فرس فإنه يقع للمذكر والأنثى فإن أردت الأنثى خاصة لم تقل إلا فريسة»[٦٠]، وكذلك فعل الجوهري في الصحاح إذ قال ما نصه: «الفَرَسُ يقع على الذكر والأنثى، ولا يقال للأنثى فَرَسَةٌ[٦١]. وتصغير الفَرَسِ فُرَيْسٌ، وإنْ أردت الأنثى خاصَّة لم تقل إلا فُرَيْسَةٌ بالهاء»[٦٢].

وذكر ذلك المبرد من قبل بقوله: «والفرَس يقع للمذكر والأنثى، فإن قصدت إلى الذكر قلت: فُرَيس، وإن قصدت إلى الأنثى قلت: فُرَيسَة»[٦٣].

٦. (نعْل): أما لفظة (نعل) فهي مؤنثة وتصغيرها مخالف لما ورد في كتاب عمدة الصرف، إذ قال المبرد: «أما ما كان من ذلك لا هاء فيه فنحو قولك في دار دويرة وفي نعل نعيلة وفي هند هنيدة لا يكون إلا على ذلك»[٦٤]، وقال المفضل: «واعلم أنّ المؤنث الذي لا تدخله الهاء إذا صُغِّر كان بالهاء، نحو: (نعْل) تصغّرها (نُعَيْلة)، و(نار) و(نويرة)، والقياسُ على ذلك مستمرٌّ إلاّ أحرفًا لم تُدخِلِ العربُ في تصغيرها الهاء لعللٍ أنا ذاكرها لك...»[٦٥]، فلو كانت لفظة (نعل) إحدى هذه الألفاظ المخالفة للقياس ما ذكرها المفضل في بدء حديثه عن إعادة الهاء في تصغير المؤنث، وورد في كتاب المذكر والمؤنث لابن الأنباري ما نصه: «والنَّعْلُ مِن نِعال الأرجل مؤنثة، يُقال في تصغيرها: نُعَيْلة...»[٦٦]، وقال ابن التستري: «النعْلُ مؤنثة، تصغيرها نُعَيْلة»[٦٧]، وقال الجوهري في الصحاح: «النَّعْلُ: الحِذاءُ، مؤنَّثَةٌ، وتصغيرها نُعَيْلَةٌ»[٦٨]، وقال العيني: «والنعل الحذاء مؤنثة وتصغيرها نعيلة»[٦٩]، وقال الآلوسي: «والنعل معروفة وهى مؤنثه يقال في تصغيرها نعيلة»[٧٠].

٧. (العُرُس): قال الفراء: «والعرسُ أنثى، وتحقيرها عُرَيسة»[٧١]. وقال ابن الأنباري: «و(العُرُسُ) يذكّر ويؤنث. حدثني أبي عن الطوسي عن أبي عبيد أنه قال: العُرُس: يذكّر ويؤنث، وحكى ذلك عن بعض أهل اللغة، وأخبرنا أبو العباس عن سلمة عن الفراء، وحدثنا عبد الله قال: حدثنا يعقوب قالا جميعًا: العرُس: أنثى، تصغيرها: عُريس وعُريسة..»[٧٢]، وذكر العيني أنّ الفراء والأصمعي وأبا زيد ويعقوب قالوا بتأنيث العرس، وأنّ تصغيرها: عُرَيس وعُريسة[٧٣]. وكل هذا كافٍ لأن نقول بصحة إعادة الهاء إلى (عرس) عند التصغير.

٨. (الذود): قال ابن جني: «الذود من الإبل من ثلاث إلى عشر من النوق، أنثى»[٧٤]، وتصغيرها يكون من غير إعادة الهاء[٧٥] كما ذكر الأستاذ كمال إبراهيم، وذكر بعضهم علة ذلك بأن (الذود) إنما هو مصدر في أصله أو شبيه بالمصدر كما أشبهته (الحرب)[٧٦].

٩. (الضحى): وتصغيرها يكون من غير إعادة الهاء كما ذكر الأستاذ كمال إبراهيم، وقد ذكر العلماء لذلك أسبابًا أهمها أنّهم أرادوا أن يأمنوا اللبس بين تصغيرها وتصغير (ضحوة)، قال الفراء: «والضحى أنثى، يقال: ارتفعت الضحى، وتصغيرها: (ضُحَيًّا) بغير الهاء، كأنهم كرهوا أن يشبه تصغيرها تصغير (ضحوة)»[٧٧]، وبمثل هذا التعليل ذهب السجستاني وأبو بكر بن الأنباري إلا أنهما جعلا تصغيرها على (ضُحَيّ)[٧٨].

١٠. (طست)[٧٩]: ونصَّ ابن الأنباري على أن لفظة الطست تذكّر وتؤنّث، إذ ورد في كتابه (المذكر والمؤنث) ما نصه: «وقال أبو هَفّان: الطَّسْتُ تُذكّر وتؤنث، فيقال: هي الطَّسّة، وهو الطَّسّة، وهي الطَّسْتُ، وهو الطسْتُ، وقال: أنشدني التوَّزي في تذكيره:

وهامةٍ مثلَ طَسْتِ العُرسِ ملتمع يكادُ يَخطَفُ من إشراقهِ البصَرُ[٨٠]

قال: أنشدني في تأنيثها لعمرو بن شأس:

رجَعتُ إلى صدرٍ كطَسّةِ حَنتَمٍ إذا قُرِعَتْ صِفرًا من الماءِ صَلَّتِ»[٨١]

ثم نقل كلام السجستاني عن تصغير الكلمة وجمعها فقال: «ويقال في التصغير: طُسيسة، وفي الجمع: طَسَّات، وطِساس»[٨٢].

١١. (قِدر): أما كلمة (القدر) فقد اختلف العلماء في تصغيرها، إذ نص صاحب العين والصحاح على أنها تصغر بغير هاء على غير القياس، قال الخليل: «وتصغير القِدْرِ قُدَيْر بلا هاء، ويؤنثه العرب»[٨٣]، وقال الجوهري: «والقِدْرُ تؤنَّث، وتصغيرها قُدَيْرٌ بلا هاء، على غير قياس»[٨٤].

أما الفراء وأبو حاتم السجستاني والأزهري وغيرهم فقالوا بخلاف ذلك، فهذا الفراء يقول: «القِدْرُ أنثى تحقيرُها: قُدَيرة، ويُذَكّرها بعض قيس...»[٨٥]. وقال أبو حاتم السجستاني: «القدر مؤنثة، وتصغيرها قُدَيرة»[٨٦]، وكذلك قال أبو بكر بن الأنباري[٨٧] وابن التستري[٨٨] وابن جني[٨٩] وأبو البركات الأنباري[٩٠]، والفيومي[٩١].

أما الأزهري فكان قد اتخذ مذهبًا وسطًا بين المذهبين فيرى أن تصغير هذه الكلمة يكون بهاء وبلا هاء، يعني يجوز فيها الأمران، وقال إنه لم يختلف في ذلك النحويون، فها هو يقول: «وقال الليث: القدر معروفة وهي مؤنثة وتصغيرها قدير بلا هاء. قلت: القدر مؤنثة عند جميع العرب بلا هاء، وإذا حُقِّرتْ قيل لها: قُدَيرَة وقُدَير بالهاء وغير الهاء، لم يختلف النحويون في ذلك»[٩٢].

وكلام الأزهري هذا فيه نظر؛ لأن الليث (الخليل) هو من زعماء النحاة وقد ذكر أنها بغير هاء كما أثبت الأزهري نفسه، وقال بما قال به الليث الجوهري كما أسلفت.

ولعلّ خلاف النحاة الذين ذكروا تصغير كلمة (قدر) على القياس تارة وعلى غير القياس تارةً أخرى، إنما يعود إلى أن العرب قد استعملوا القدر للمؤنث وللمذكر، فمن جعلها مؤنثة صغرها بإعادة الهاء، ومن حملها على التذكير صغرها من غير إعادة كما هو الحال مع تصغير المذكر.

٣. تصغير (بعلبك):

جعل المؤلف تصغير بعلبك في باب ما له حكم الرباعي في التصغير[٩٣]، أي إنه يصغر بكسر ما بعد ياء التصغير على (بُعَيْلِبكّ)، وهو في ذلك يظن أنّ الجزء الأول من المركب مكون من أربعة أحرف؛ لأنه قال بعد أنْ مثّل للمسألة: «وهناك أسماء منها ما هو على خمسة أحرف، ومنها ما هو على ستة إذ زِيدَ في أواخرها حرف أو حرفان، وهذه الزوائد المتطرفة في تقدير الانفصال، والمقدر الانفصال: هو ما وقع بعد أربعة أحرف، فيُردُّ التصغير على ما قبله، ومثلها في الحكم المركب الإضافي والمركب المزجي، ولذلك تصغر كما يصغر الاسم الرباعي، وتشمل هذه الأسماء: .... المركب الإضافي والمزجي»[٩٤]. فيُفهم من هذا القول أنّ صدر المركب مكوّن من أربعة أحرف وهو (بعلب) وهو الذي يجري عليه التصغير، أما (الكاف) من (بعلبكّ) فهي في تقدير الانفصال، وليس هذا هو القول، بل القول الصحيح أنّ الجزء الأول من المركب هو (بعلَ) والجزء الثاني هو (بكّ) مراعاةً للجانب الصوتي في قراءة هذا المركب، فهو يقرأ هكذا: (بَعْلَ / بَكّ)، وزيادةً في التأكيد أورد قول ياقوت الحموي في معجم البلدان في تفسير هذه الكلمة إذ قال: «وهو اسم مركب من (بعل) اسم صنم و(بك) أصله من (بكَّ عنقَه) أي: دقها، و(تباكَّ القومُ) أي: ازدحموا، فإما أن يكون نُسِب الصنمُ إلى بَكّ وهو اسم رجل، أو جعلوه يبكُّ الأعناق، هذا إن كان عربيًّا، وإن كان عجميًّا فلا اشتقاق»[٩٥].

وكان سيبويه قد ذكر رأي شيخه الخليل عن ذلك بقوله: «زعم الخليل أنّ التحقير إنما يكون في الصدر؛ لأنّ الصدر عندهم بمنزلة المضاف، والآخِر بمنزلة المضاف إليه؛ إذا كانا شيئين وذلك قولك في (حضرَموت): (حُضَيْرَموت)، و(بعلبكّ): (بُعَيْلَبَكّ)، و(خمسةَ عشرَ): (خُمَيسَةَ عشر)، وكذلك جميع ما أشبه هذا، كأنك حقّرتَ (عبدَ عمرٍو) و(طلحةَ زيدٍ)»[٩٦]، وقال الزمخشري في مفصله: «والأسماء المركبة يحقَّر الصدرُ منها فيقال: (بُعَيْلَبَكّ

وحُضَيرَموت وخُميسَةَ عشر وثُنَيّا عشر)»[٩٧]، وقال ابن يعيش شارحًا متن المفصل: «إذا صغَّرتَ اسمًا مركبًا من اسمين جُعِلا اسمًا واحدًا، فالطريق فيه أن تصغِّرَ الصدر ثم تتبعه الثاني، كما تفعل قبل التصغير من التركيب؛ وذلك لأن المعاملة مع الأول والثاني كالتتمة له، فمحل الثاني من الأول محل المضاف إليه من المضاف، فكما أنك إذا حقّرتَ مضافًا من نحو: (عبدُ زيدٍ، وطلحةُ عمرٍو)، وإنما تحقّر الأول دون الثاني من نحو: (عُبيدُ زيدٍ، وطُلَيحَة عمرٍو)، وكذلك تقول: (بُعَيلَبَكّ وحُضَيرَموت، ومُعَيْدِيكَرب)»[٩٨]. فهذه الأقوال وغيرها تؤكد وقوع التصغير على صدر المركب الإضافي والمزجي، فإذا كان صدره ثلاثيًّا عومل معاملة الثلاثي في التصغير، وإن كان رباعيًّا عومِل معاملة الرباعي في التصغير كـ(معديكرب)، فجزؤه الأول رباعي، وهو (معدي)، فيعامل معاملة الرباعي، ولو أنّ الأستاذ كمال إبراهيم مثّل لهذه المسألة بـ (معديكرب) ما أُخذ عليه هذا المأخذ لِما ذكرت.

ويبدو أنّ المؤلف قد وقع في هذا اللبس بسبب ما ذُكر في شذا العرف من وقوع (بعلبكّ) في هذه المسألة[٩٩]، وهنا نؤكد أنّ المتابعة غير المصحوبة بالبحث والتحقيق قد يعتريها الخطأ وعدم الدقة، وهذا إنما حدث في أكثر من موضع في كتاب عمدة الصرف في متابعة كتاب شذا العرف.

٤. ألف (غاية): وَهِمَ المؤلف في جعل الألف من كلمة (غاية) زائدة في الميزان، وكان قد عدّها إلى جانب كلمتين أخريين زيدتا فيها الألف وهما (نهاية وسقاية)، فهو يقول: «إذا نُسب إلى ما في آخره ياء بعد ألف زائدة وفي آخره تاء، قلبت الياء همزة، وحذفت التاء وجيء بياء النسبة، تقول في النسبة إلى (سقاية ونهاية وغاية): سقائي ونهائي وغائي»[١٠٠]، والصواب في ذلك أنّ هذه الألف ليست زائدة، بل هي أصلية في الميزان ومنقلبة عن ياء، قال الخليل: «الغايةُ: مدى كل شيء وقُصارُه، وأَلِفُه ياءٌ، وهو من تأليف غين وياءين، وتصغيرها: غُيَيّة، وكذلك كل كلمةٍ مما يظهر فيه الياء بعد الألف الأصلية، فألفها ترجع في التصريف إلى الياء، ألا ترى أنك تقول: غَيَّيْتُ غايةً»[١٠١]. وكذلك يؤخذ على المؤلف قوله: «إذا نُسب إلى ما في آخره ياء بعد ألف زائدة وفي آخره تاء»، فهذه العبارة توحي إلى الطالب أنّ هذه الكلمات لها آخران، وهذا ما لم يقل به أحد، لذلك كان الصواب أن يقول: (ما لامه ياء مسبوقة بألف وختم بتاء التأنيث)[١٠٢]، كي تستقيم العبارة ويدخل لفظ (غاية) في ضمن القاعدة.

٥. النسبة إلى ما حذفت فاؤه وعوض عنها بالتاء: وَهِمَ المؤلف في موضوع رد المحذوف عند النسب حينما ذكر قاعدة النسب إلى (عِدة وصِفة) قائلاً: «إذا نُسب إلى ما حُذفت فاؤه وضُمت عينه لا ترد الفاء كعدة وصفة (مصدري وعد ووصف) تقول فيهما: (عِديّ وصِفيّ)»[١٠٣]، والوَهْمُ واقع في قوله: (وضمت عينه)؛ لأن (عدة وصفة) ونظائرهما ليست مضمومة العين، لذلك كان صوابه أن يقول: (ما حُذفت فاؤه وعوض عنها بتاء التأنيث).

وفي ختام هذه الدراسة أرى أنّ من الضروري اعتماد كتاب منهجي آخر غير كتاب عمدة الصرف لما ذكرت عليه من المآخذ المتنوعة، وكنتُ قد وجدتُ الأستاذ ياسين الحافظ قد ألّف كتابين في علم الصرف بمراجعة الدكتور محمد علي سلطاني، وكلاهما جدير بأن يكون كتابًا منهجيًّا لتدريس علم الصرف في قسم اللغة العربية في كلية الآداب وكلية التربية، وهما: (إتحاف الطرف في علم الصرف، والتحليل الصرفي)، أما كتاب عمدة الصرف فيمكن أن يُجعل كتابًا مساعدًا للكتاب المنهجي ويستفاد من تدريباته وأمثلته وتمريناته، وكذلك يمكن الاعتماد على كتب مساعدة أخرى وهي مهمة ككتاب شذا العرف للحملاوي وكتاب الواضح في الصرف للحلواني وكتاب المهذب في التصريف للدكتور هاشم طه شلاش وكتاب مباحث في علم الصرف للدكتور إبراهيم محمد عبد الله وغيرها.

المصادر والمراجع :

- إتحاف الطرف في علم الصرف، ياسين الحافظ، راجعه وقدم له: د. محمد علي سلطاني، دار العصماء، دمشق، ط١، ١٤٢٧ه ــ ٢٠٠٦م.
- الأسس النحوية والإملائية في اللغة العربية د. الطاهر خليفة القراضي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج (ت٣١٦ه)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧ه)، حققه وقدم له وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥ه)، تحقيق: مجموعة من العلماء، مطبعة حكومة الكويت، د.ت.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وآخرين، مراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٤.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١ه)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥ه.
- خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣ه)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ه)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، شرحه وفهرسه واعتنى به: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٦ه ــ ٢٠٠٥م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل محمود الألوسي، (ت١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط، الخضر اليزدي (أتمه سنة ٧٢٠ه)، دراسة وتحقيق: د. أحمد حسن العثمان، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٢٩ه ـ ٢٠٠٨م.
- شرح شافية ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت٦٨٦ه)، مع شرح شواهده، عبد القادر البغدادي، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: الأساتذة: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢ه ـ ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨ه)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠٠٨.
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣ه)، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣ه)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ه.
- علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت٣٨١ه) ، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط٢، ١٤٢٩ه ــ ٢٠٠٨م.
- عمدة الصرف، كمال إبراهيم، د . م، د . ت.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين العيني (ت٨٥٥ه)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠ه)، دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، ط٢، ١٤٠٩هـ.
- الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨، وطبعة بولاق، ١٣١٦هـ.
- لسان العرب، جمال الدين بن منظور (ت٧١١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ه)، تحقيق: د. حسين محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٣٩٩هـ ـــ ١٩٧٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤٦ه)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ ـــ ١٩٩٣م.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
- مختصر المذكر والمؤنث، المفضل بن سلمة (ت٣٠٠ه تقريبًا)، حققه وقدم له وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، مستل من مجلة معهد المخطوطات العربية.
- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- المذكر والمؤنث، أبو بكر بن الأنباري (ت٣٢٨ه)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٠١ه ـ ١٩٨١م.
- المذكر والمؤنث، ابن التَّسْتُريّ الكاتب (ت٣٦١ه)، حققه وقدم له وعلق عليه: د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، ط١، ١٤٠٣ه ـ ١٩٨٣م.
- المذكر والمؤنث، أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت٢٥٥ه)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١٨ه ـ ١٩٩٧م.
- المذكر والمؤنث، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧ه)، حققه وقدم له وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٩٨٩.
- المذكر والمؤنث، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ه)، تحقيق وتقديم: د. طارق نجم عبد الله، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، ط١، ١٤٠٥ه ـ ١٩٨٥م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
- معجم البلدان، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- المفصل في صنعة الإعراب، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨ه)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣.

الهوامش :

(١) **ينظر: عمدة الصرف: ١٥٧-١٦٣.**

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٣-١٦٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٩-٢٠٥.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢١٨-٢٢٨.

(٥) ينظر: المصدر نفسه مثلاً: ٢٤٦-٢٥٨.

(٦) المصدر نفسه: ٢١٨.

(٧) المصدر نفسه: ٣.

(٨) ينظر: عمدة الصرف: ١٨١.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ١٧.

(١٠) المصدر نفسه: ١٨٢، وأمثلة هذا الخلل كثيرة في عمدة الصرف قد توهم الطالب في بعض الأحيان أن الكلمة مقصورة وهي منقوصة أو العكس ولا سيما في موضوع المنقوص والمقصور.

(١١) المصدر نفسه: ٢٣٣.

(١٢) المصدر نفسه: ٢١٦.

(١٣) المصدر نفسه: ٢٥٥.

(١٤) ينظر: الأسس النحوية والإملائية في اللغة العربية: ٢١٦.

(١٥) عمدة الصرف: ١٩١.

(١٦) ينظر: الأسس النحوية والإملائية في اللغة العربية: ٢١٦.

(١٧) ينظر: عمدة الصرف: ٢٠٠.

(١٨) المصدر نفسه: ٢٣٥.

(١٩) سورة الكهف: من الآية ٩٧.

(٢٠) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٥٤٣/٣.

(٢١) الصحاح: ١٢٥٥/٤.

(٢٢) المحيط في اللغة: ١٤٦/٥.

(٢٣) سورة الحاقة: ٢٥-٢٦.

(٢٤) عمدة الصرف: ٢٣٤.

(٢٥) سورة آل عمران: من الآية ١٣٩.

(٢٦) سورة ص: ٤٧.

(٢٧) عمدة الصرف: ١٣٩.

(٢٨) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: ١٢٨.

(٢٩) عمدة الصرف: ٢٠١.

(٣٠) الصحاح: ٩٦٧/٣، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٩١/١٧، وعمدة القاري: ١٠٠/١٧، ٩٤/٢١، ولسان العرب: ١٨٥/٦، وتاج العروس: ٤٠٧/١٦.

(٣١) ينظر على سبيل المثال: العين: ١٨٨/٥، والمذكر والمؤنث للفراء: ٧٧، والمذكر والمؤنث للمفضل: ٣٢٠، والبلغة: ٨٤.

(٣٢) اللمع: ٢١٧.

(٣٣) سورة النجم: ٩.

(٣٤) الرجز لخطام المجاشعي في خزانة الأدب للبغدادي: ٥٤٨/٧.

(٣٥) الجامع لأحكام القرآن: ٩١/١٧.

(٣٦) المقتضب: ٢٤٠/٢.

(٣٧) في كتاب سيبويه: ١٣٧/٢ (بولاق) و٤٨١/٣ (هارون): «وزعم أن (الحرف) بتلك المنزلة كأنه مصدر مذكر كالعدل، والعدل مذكر، وقد يقال: (جاءت العدلُ المسلمةُ)، وكأنّ (الحرف) صفةٌ ولكنها أجريت مجرى الاسم، كما أجري الأبطح والأبرق والأجدل»، ويبدو أن النسخ المعتمدة في طبعات الكتاب قد حُرّفت فيها كلمة (حرب) إلى كلمة (حرف)، واستنادنا في ذلك إلى شرح كتاب سيبويه، وشرح الشافية للرضي: ٢٤٢/١ الذي ذكر كلمة (حرب) إلى جانب كلمتين أخريين هما (الناب) و(الفرس) وذكر أن سيبويه حكى تصغيرها بغير هاء التأنيث، وكذلك ذكر الخضر اليزدي في كتابه شرح شافية ابن الحاجب: ٣٢٤/١.

(٣٨) شرح كتاب سيبويه: ٢٢٢/٤.

(٣٩) المخصص: ١٣٦/٥.

(٤٠) شرح الشافية للرضي: ٢٤٢/١.

(٤١) المذكر والمؤنث للفراء: ٧٥.

(٤٢) ينظر: الصحاح: ١٠٨/١.

(٤٣) قائله مجهول.

(٤٤) المحكم والمحيط الأعظم: ٣١٢/٣، وينظر: لسان العرب: ٣٠٢/١، وتاج العروس: ٢٤٩/٢.

(٤٥) ينظر: أصول النحو: ١٧٠/٢.

(٤٦) ينظر: الخصائص: ٤١١/٢، ٤٣٥/٢.

(٤٧) ينظر: المذكر والمؤنث لابن التستري: ٧٠-٧١.

(٤٨) ينظر: المصباح المنير: ١٢٧.

(٤٩) المذكر والمؤنث لابن التستري: ٧٥.

(٥٠) البلغة: ٨١.

(٥١) ينظر: العين: ٣٤/٢.

(٥٢) ينظر: الصحاح: ١٢٠٦/٣، وذكر ابن الأنباري أنّ بعض فصحاء بني تميم ذكّروا (درع الحديد). ينظر: المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري: ٤٧٣/١، والشاهد منسوب إلى أبي الأخرز في اللسان: ٨١/٨.

(٥٣) المصباح المنير: ١٩٢/١.

(٥٤) المصباح المنير: ١٩٢/١.

(٥٥) تاج العروس: ٥٣٨/٢٠.

(٥٦) المقتضب: ٢٣٨/٢.

(٥٧) علل النحو: ٦٤٧.

(٥٨) المخصص: ١٩٠/٥.

(٥٩) ينظر: الصحاح: ٩٥٧/٣.

(٦٠) الأصول في النحو: ٤١٢/٢.

(٦١) قال ابن الأنباري في المذكر والمؤنث: ٧٦/١: «وقال السجستاني: لا يقال: (فرسةٌ) بالهاء، وهذا خطأ منه؛ لأنّ أبا العباس أخبرنا عن سلمة عن الفراء قال: قال يونس: سمعتُ العرب تقول: (فرسة) بالهاء».

(٦٢) الصحاح: ٩٥٧/٣.

(٦٣) المقتضب: ٢٣٨/٢-٢٣٩.

(٦٤) المصدر نفسه: ٢٤٠/٢.

(٦٥) المذكر والمؤنث للمفضل: ٣١٩.

(٦٦) المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٥٥/١.

(٦٧) المذكر والمؤنث لابن التستري: ١٠٧.

(٦٨) الصحاح: ١٨٣١/٥.

(٦٩) عمدة القاري: ١١٩/٤.

(٧٠) روح المعاني: ١٦٩/١٦، وينظر: تاج العروس: ٧/٣١.

(٧١) المذكر والمؤنث للفراء: ٧٥.

(٧٢) المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٤٦١/١-٤٦٢.

(٧٣) ينظر: عمدة القاري: ٢٠٨/١١.

(٧٤) المذكر والمؤنث لابن جني: ٦٨.

(٧٥) ينظر على سبيل المثال: العين: ٢١٣/٣، والمذكر والمؤنث للفراء: ٧٧، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني: ٧٣.

(٧٦) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء: ٧٧، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني: ١٤٥، والمذكر والمؤنث لابن التستري: ٧٧.

(٧٧) المذكر والمؤنث للفراء: ٧٤، وينظر: المذكر والمؤنث لابن التستري: ٩١، والمذكر والمؤنث للمفضل: ٣٢٠.

(٧٨) ينظر: المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني: ١٣٤، والمذكر والمؤنث: ٥٧٧/١.

(٧٩) ذكر الفراء لغات كلمة (طست) وهي: (الطسّة)، وقد يقال لها: (الطسّ) بغير الهاء، وبعض أهل اليمن يقول: (طسْت)، كما قالوا في (اللصّ): لِصت. ينظر: المذكر والمؤنث: ٨٤.

(٨٠) البيت غير منسوب في المخصص: ١٤١/٥.

(٨١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٤١٩، والبيت في ديوان عمرو بن شأس الأسدي: ٦٥ برواية:

رجَعتُ إلى صدرٍ كجرّةِ حَنتَمٍ إذا قُرِعَتْ صِفرًا من الماءِ صَلَّتِ

وعليها فلا شاهد في البيت.

(٨٢) المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٤٢٠/١.

(٨٣) العين: ١١٣/٥.

(٨٤) الصحاح: ٧٨٧/٢.

(٨٥) المذكر والمؤنث للفراء: ١٨.

(٨٦) المذكر والمؤنث للسجستاني: ١٣٣، وينظر: ٧٢.

(٨٧) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٤٢٠/١.

(٨٨) ينظر: المذكر والمؤنث لابن التستري: ٩٧.

(٨٩) اللمع: ٢١٧.

(٩٠) ينظر: البلغة: ٨٤.

(٩١) ينظر: المصباح المنير: ٤٩٢/٢.

(٩٢) تهذيب اللغة: ٤٠/٩-٤١، وينظر: لسان العرب: ٧٩/٥، وتاج العروس: ٣٧٥/١٣.

(٩٣) ينظر: عمدة الصرف: ١٩١.

(٩٤) عمدة الصرف: ١٩١.

(٩٥) معجم البلدان: ٤٥٤/١.

(٩٦) الكتاب: ٤٧٥/٣.

(٩٧) المفصل: ٢٥٣.

(٩٨) شرح المفصل: ١٣٦/٥-١٣٧.

(٩٩) ينظر: شذا العرف: ١٥٣.

(١٠٠) عمدة الصرف: ٢٢٢.

(١٠١) العين: ٤٥٧/٨.

(١٠٢) ينظر: الكتاب: ٣٤٩/٣.

(١٠٣) عمدة الصرف: ٢٢٣.